**النظام الاقتصادي الدولي المحاضرة الأولى : مدخل مفاهيمي حول نشأة**

**السنة الثالثة ليسانس**

**تخصص : علاقات دولية**

**الاستاذة : إدري**

**ا**

**جميع دول العالم تربطهم علاقات مختلفة ، بحيث تقوم مؤسسات دولية بضبط وتنظيم هذه العلاقات من خلال اتفاقيات ومواثيق لدعم التعاون الدولي وزيادة معدات النمو وتشجيع التنمية ورفع المستوى المعيشي للأفراد في جميع البلدان**

**إن دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية أخدت مكانتها في الفكر الاقتصادي بدايتا من الفكر التجاري في القرن السابع عشر ،ثم بعدهم المفكرون التقليديون في اواخر القرن الثامن عشر وتشجيعهم للتجارة الدولية ،وصولا للعصر الحديث بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية وتشعب العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهو ما أكدته ظاهرة انضمام أجزاء العالم المختلفة في نظام شامل يعرف بالاقتصاد الدولي**

**يقصد بالنظام الاقتصادي الدولي مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك قصد ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم على نحو معين، وهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم وتحيط العلاقات الاقتصادية الدولية وتحكم مجموعة المؤسسات التي هدفها المساهمة في تنمية البلدان النامية**

**يتكون النظام الاقتصادي الدولي  من أجهزة  تعد بمثابة آلياته في التسيير، وتتمثل في المنظمات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات والتجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتبقى المنظمات الاقتصادية هي العمود الفقري للنظام الاقتصادي الدولي فأنظمتها وآلياتها تؤثر على باقي مكونات هذا النظـام، وتقوم بإدارته في ضوء مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم .**

**وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية اعتمدت الدول سياسة إبرام معاهدات دولية جماعية، تحظى بقبول أكبر عدد ممكن من الدول، وتضع قواعد سلوك الدول في المسائل المتصلة بالتبادل الاقتصادي، وتنشئ في الوقت نفسه منظمات اقتصادية دولية متخصصة لمباشرة الإشراف على تطبيق تلك القواعد.**

**وسوف نتعرض لأهم هذه المنظمات الدولية الاقتصادية التي تحاول أن ترسي قواعد النظام الاقتصادي الدولي**وهي :

**البنك الدولي للإنشاء والتعمير**-

**صندوق النقد الدولي**-

**-منظمة التجارة العالمية**

**1- البنـــك الدولـــي للإنشـــاء والتعميـــر**

**أسفر المؤتمر المالي والنقدي الدولي الذي انعقد في ” بريتونوودز ” عام 1944 عن اتفاقية خاصة بإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وقد صاغها المؤتمر بعد اتفاقية صندوق النقد الدولي**

أنشئ من أجل إعادة بناء اقتصاديات الدول التي تم تدميرها خلال لحرب العالمية الثانية, و تظهر هذه المهمة من الاسم الرسمي لهذا البنك و هو "البنك الدولي للإنشاء و التعمير". و لقد كان أول قرض قدمه البنك في نهاية عقد الأربعينات من أجل إعادة تعمير الدول الأوروبية, و بعد أن تمكنت هذه الدول من الوقوف على قدميها تحول البنك إلى مساعدة الدول الفقيرة في العالم و التي عرفت بالدول النامية, و قد تحصلت الدول النامية منذ نهاية الأربعينات على أكثر من 330ملياردولار. كما يطلق على هذا البنك اسم "بنك العالم", و تتحد أهداف البنك الدولي في المادة (1) على ما يلي:

* المساعدة على إعادة بناء و تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء.
* ترويج الاستثمارات الخاصة بالخارج.
* تشجيع الإستثمارات الدولية.
* التنسيق بين القروض المعطاة.
* تسيير العمليات و ذلك بأخذ بعين الإعتبار التأثيرات الإقتصاديةللإستثمارات الدولية.

**مؤسسات البنك الدولي:**

 ينقسم البنك الدولي إلى قسمين رئيسيين هما: البنك الدولي للإنشاء و التعمير BIRD, و رابطة التنمية الدولية IDA, التي أنشأت في عام 1960م, لتقديم المساعدات المالية للدول النامية الفقيرة التي لا تستطيع الوفاء بشروط البنك الدولي, و عرفت بهاتين المؤسستين على الرغم من انفصالهما قانونيا و ماليا,[[1]](#footnote-1) و هناك بعض المؤسسات الأخرى نذكر منها:

**المؤسسات المعاونة للبنك الدولي للإنشاء و التعمير:**

 تعاون BIRD مع ثلاث مؤسسات هي, مؤسسة التمويل الدولية التي تأسست في عام 1957م, و المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمارICSID, و الذي أنشأ عام 1966, و هيئة ضمان الإستثمار متعددة الأطراف MIGA, الذي أنشأ في 1988.

**أ- مؤسسة التمويل الدولية IFC:**

 أنشأ البنك الدولي للإنشاء و التعمير مؤسسة التمويل الدولية في يوليو عام 1957, و تم إعلانها كوكالة متخصصة من وكالات هيئة الأمم المتحدة في فبراير 1957, باعتبارها هيئة دولية ذات استقلال مالي و إداري كاملين, و إن ارتبط نشاطها بالبنك الدولي الذي تتعاون معه تعاونا وثيقا في برامجها الإستثمارية و التمويلية. و هذه المؤسسة هدفها الربح أي تحقيق الربح, و تقوم بتشجيع رؤوس الأموال للإستثمار في القطاع الخاص في الدول النامية, و تتكون من 172عضواً.

**ب- المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمارICSID:**

 و الذي أنشأ في عام 1966, و ذلك بغرض تقديم وسائل فض المنازعات بين المستثمرين الأجانب من ناحية, و الدول النامية من ناحية أخرى, و يتكون المركز من 127عضواً.

**ج- هيئة ضمان الإستثمار المتعددة الأطراف MIGA:**

 و التي أنشأت في عام 198, و ذلك بغرض تشجيع الإستثمار المباشر في الدول النامية, من خلال تقديم الضمانات ضد المخاطر الغير تجارية مثل الإضطرابات السياسية, بالإضافة إلى تقديم خدمة التسويق الدولي للمشروعات الإستثمارية للدول النامية, و تضم هذه الهيئة 141عضواً.

و رغم أن هيئة ضمان الإستثمار متعددة الأطراف مستقلة و لها كيان عالي متميز, بها جهاز خاص هو الجهاز الفني و القانوني الخاص, و تستعين بأجهزة البنك الدولي فيما يتعلق بالشؤون الإدارية و الخدمات الأخرى. يبلغ عدد العاملين في البنك الدولي 7000فرد و هذا العدد هو بمثابة ثلاثة أمثال عدد العاملين في صندوق النقد الدولي.

**رأس مال البنك:**

 يتكون رأس مال البنك من مساهمة الأعظاء, و يدفع كل عضو %20 من قيمة حصته نقداً, و الباقي يعتبر ضمان للقروض التي يحصل عليها البنك, و تتحدد فترة كل دولة عضو في البنك على التصويت وفقا لحصتها في رأس ماله, و كما هو معلوم فإن (أمريكا, اليابان, ألمانيا, فرنسا, إنجلترا) تسيطر على أكثر من 1/3 رأس مال البنك, و هو ما يجعلها تؤثر مباشرة على قرارات البنك و استراتيجيته.

حددت اتفاقية إنشاء البنك رأسماله الإسمي بحدود 10ملياردولار , يتوزع على 100.000سهم, قيمة كل سهم 100.000دولار.

و تقوم الدول الأعضاء بسداد حصصها في رأس مال البنك على النحو التالي:

- %10 تسدد بالذهب, أو بالدولار الأمريكي.

- %90 تسدد بالعملة الوطنية للبلد العضو.

**مصادر التمويل:**

 يمكن النظر إلى البنك الدولي على أنه بنك استثمار يقوم بدور الوسيط بين المستثمرين و المودعين, و يقترض من طرف و يقرض للطرف الآخر, و المساهمين في البنك الدولي هم حكومات 179دولة, حيث تحتفظ كل دولة بنصيبها في رأس مال البنك الذي يبلغ 176مليار في يونيو 1995, و تختلف مصادر التمويل لهيئات البنك الدولي حسب طبيعة نشاط كل مؤسسة.

بالإضافة إلى رأس المال, يحصل البنك الدولي على الجزء الأكبر من موارده عن طريق الإقتراض من الأسواق المالية, أي أن البنك الدولي يقوم بالإقتراض من البنوك الدولية و المؤسسات المالية الأخرى ليتمكن من دوره من تقديم القروض لدول الأعضاء.

**2-صنـدوق النقـد الدولـي**

 صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة و الذي نشأ بموجب معاهدة دولية في العالم 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي و يقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة و يديره أعضاءه الذين يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 دولة و قد بدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947.

و لا يشترط للعضوية فيه أن تكون الدولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة و يضم الصندوق للأعضاء الأصليين و هي الدول التي حضرت مؤتمر بريتونوودز و التي أودعت الوثائق الخاصة بالانضمام حتى آخر ديسمبر من العام 1946و يمثل صندوق النقد الدولي إحدى مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي و هو يفوق بذلك البنك العالمي للإنشاء و التعمير في الأهمية و يرجع السبب في ذلك أن صندوق النقد الدولي قد عهد إليه بأخطر مهمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و هي العمل على استقرار أسعار الصرف و حرية تمويل العملات

* **الهيكـل التنظيـمي لصنـدوق النقـد الدولـي**

 يتولى القيام بأعمال الصندوق أربعة أجهزة و هي:

* **مجلـس المحـافظيـن.**

 يضم مجلس المحافظين ممثلين لكل البلدان الأعضاء و هو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي و يقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ له عادة ما يكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد و كذا محافظ مناوب له و يبت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، و لكنه يفوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية.

* **المجلـس التنفيـذي**

 و يتألف المجلس التنفيذي من 24 مديرا و يرأسه المدير العام للصندوق و يجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات تستغرق كل منها يوما كاملا، و تخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى و هي الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و ألمانيا و فرنسا و المملكة المتحدة، إلى جانب كل من الصين و روسيا و المملكة العربية السعودية، أما المديرون الستة عشر الآخرون فيتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف بإسم الدوائر الانتخابية (Constituencies) لفترات مدتها عامين.

* **مديـر الصنـدوق**

 و يتم انتخابه بمعرفة المديرين التنفيذيين، و هو بحكم منصبه يعتبر رئيس هيئة الموظفين بالصندوق و ذلك بنص اتفاق الصندوق و هو الذي يرأس المجلس التنفيذي و لكنه لا يملك صوتا فيه و ذلك فيما عدا التصويت المرجح في حالة انقسام عدد الأصوات داخل المجلس و مدة عقده خمس سنوات قابلة للتجديد، و عادة ما يتم تعيين مديرا للصندوق رجل ذو خبرة واسعة في مجال النقد و الائتمان و المال و يساعده في عمله نائب أو نائبان آخران.

* **هيئـة موظفـي الصنـدوق**

 بحيث يقوم مدير الصندوق بتعيين مجموعة منتقاة من الموظفين الفنيين يكونون الهيئة العاملة بالصندوق و يراعي في انتقاءهم أقصى درجات الكفاءة و التخصيص الفني مع توسيع القاعدة التي يختار من بين مواطنيها هؤلاء الموظفين إلى أكبر حد ممكن و يتعين أن يقر عضو هيئة موظفي الصندوق عند تعيينه أنه لن يقبل أية تعليمات فيما يتعلق بممارسة واجباته في الصندوق من أية حكومة أو سلطة خارجية عن الصندوق.

* **أهـداف ووظـائف صنـدوق النقـد الدولـي**

 يسعى صندوق النقد الدولي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إبرازها كما يلي:

* الهدف العام لصندوق النقد الدولي هو تشجيع التعاون الدولي في مجال النقد و ذلك بواسطة هيئة دولية دائمة تهيئ سبل التشاور و التآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية، و خاصة بعد تراجع العمل بقاعدة الذهب فلم تعد العملات الوطنية مغطاة بالذهب كما كان في السابق، و قد استلزم ذلك وجود منظمة دولية تملك خبرات و آليات تعمل على ضبط أسعار العملات الوطنية.
* تشجيع و تيسيير التوسع و النمو المتوازن للتجارة الخارجية الدولية، فالتوسع في التجارة الدولية يسهم في التنمية الاقتصادية لكل من الدول الأطراف في تلك التجارة، إلا أنه يجب أن يكون ذلك التوسع متوازنا بين جميع أطرافه و السبب في ذلك أن التوسع غير متوازن يؤدي إلى الخلل في معدل التبادل للعملات، مما يؤدي إلى مشكلات في التنمية الاقتصادية.
* العمل على تجنب تخفيض قيمة تبادل العملات الوطنية بالعملات الأجنبية لأغراض تنافسية و القصد من ذلك مجابهة السياسات الاقتصادية التي تحدد سعرا تحكميا للعملات الوطنية بهدف تشجيع التصدير و دعم منتجات وطنية معينة لحماية الصناعة الوطنية و يهدف الصندوق إلى وضع قواعد و نظم نموذجية لتبادل العملات.
* إنشاء نظام المدفوعات متعدد الأطراف بهدف تسهيل عقد الصفقات النقدية بين الدول.
* العمل على إلغاء القيود التي تعرقل عمليات التجارة الخارجية.
* تدعيم الثقة لدى البلدان، متيحا لهم استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية كي تتمكن من تصحيح الإختلالات في موازين مدفوعاتها دول اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

 يمارس صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق أهدافه وظيفتين أساسيتين: الأولى تنظيمية رقابية بحيث يقوم الصندوق بمراقبة سلوك الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق ثبات و استقرار أسعار الصرف و تنشيط التبادل الدولي أما الوظيفة الثانية فهي تمويلية و يحتفظ الصندوق لهذه الغاية بمجموعة كبيرة من العملات يستعين بها لمد الدول الأعضاء بالمزيد من وسائل الدفع الدولية.

* **مـوارد صنـدوق النقـد الـدولـي**

 رأس مال دولي و هو عبارة عن اشتراكات الأعضاء في صندوق النقد الدولي و هذه الاشتراكات تكون من مجمل الإحتياطات الدولية من الذهب و العملات الأجنبية بحيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأس مال الصندوق.

 و تعكس الحصة بشكل عام وزن البلد العضو في الاقتصاد العالمي و تتألف الحصة من 25% ذهبا و 75% من عملة البلد العضو، و في حال عدم توافر كمية الذهب و الدولارات المطلوبة، فإنها لا تلتزم إلا بدفع 10% من قيمة الحصة ذهبا و تدفع النسبة المتبقية بالعملة الوطنية، و نظام الحصص هو من أهم السمات الأساسية لصندوق النقد الدولي

 و يجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه و لدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الإقراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تحديد للنظام النقـدي

* **استخـدامـات صنـدوق النقـد الـدولـي**

 و يتم الاستفادة من رأسمال صندوق النقد الدولي في مساعدة الدول الأعضاء ممن يعانون من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتهم ،من بين مجموعة القواعد و الضوابط المقيدة حتى يمنع الدول الأعضاء من الإسراف في استخدام موارده ما يلي:

* لا يجوز للدولة العضو أن تسحب في سنة من صندوق النقد عملات أجنبية تتجاوز 25% من حصتها المقدرة في الصندوق خلال 12 شهرا، و عند السحب من موارد الصندوق في حدود هذه النسبة يجب على الدولة أن تضع تحت تصرف الصندوق قدرا من عملتها الوطنية يعادل قيمة المبالغ المسحوبة.
* إن العضو يفقد حقه في شراء العملات الأجنبية في الصندوق متى بلغ رصيد الصندوق من عملته 200% من حصته.
* كما يتعين على الدولة العضو أن تقدم بأدائها خلال فترة تتراوح ما بين 3-5 سنوات عن طريق إعادة شراء عملتها الوطنية في صندوق النقد مقابل الذهب أو عملات أخرى.
* يدفع البلد العضو عندما يلجأ إلى السحب من موارد الصندوق عمولة قدرها 4/3 % و للصندوق أن يخفض هذه العمولة أو أن يرفعها كلما تزايد أجل السداد و زادت قيمة المسحوبات.
* أن يكون الغرض من الحصول على تلك العملات هو مواجهة عجز مؤقت في ميزان المدفوعات الجارية.
* لا يجوز استخدام موارد الصندوق لمواجهة أعباء الدولة الناشئة عن أعمال الإغاثة و التعمير أو تصفية ديون الحرب.

**3-المنظمة العالمية للتجارة:**

 في سنة 1948 عقد مؤتمر "هافانا" في إطار الأمم المتحدة لمساهمة ميثاق "منظمة التجارة الدولية" ITO", و ذلك بغرض تنظيم التجارة الدولية خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية, إلا أن الكونغرس الأمريكي لم يوافق على توقيع على هذا الميثاق بالرغم من موافقة أغلب دول العالم عليه.

و كان نتيجة لذلك أن اتفق على عقد اتفاقية أول طموحا من منظمة التجارة الدولية, هذه الإتفاقية عرفت بالإتفاقية العامة للتعريفة و التجارة GATT, و كان الغرض من هذه الاتفاقية هو العمل على إلغاء القيود الجمركية على التجارة الدولية, و استمرار في إجراء المفاوضات متعددة الأطراف بصفة دورية لتحقيق هذا الغرض.

**مبادئ اتفاقية GATT**: تقوم على ثلاثة مبادئ:

1. عدم التمييز بين الدول الأعضاء, و الذي يعني القبول غير المشروط لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية, و المقصود بهذا المبدأ ببساطة هو أن كل دولة عضو فيها تحصل على كافة المزايا التي يتم الإتفاق عليها بين باقي الأعضاء على مستوى الثنائي.
2. إزالة كافة القيود على التجارة, سواء كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية باستثناء تجارة السلع الزراعية, و تجارة الدول التي تعاني عجز جوهري و دائم فيميزان المدفوعات التي يحق لها فرض قيود على تجارتها.
3. اللجوء إلى التفاوض و ذلك بغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلا من اللجوء إلى الإجراءات الإتفاقية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية.

كما لاحظت الفترة بعد تأسيس OMC عدة جولات, و من بينها جولة جينيف التي عقدت سنة 1947 و التي تعتبر كناجحة مقارنة على الجولات الأربعة التي تلتها, حيث تم الإتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع الداخلة في التجارة. كما شارك في هذه الجولة 23 دولة, كما أدرت المفاوضات ما قيمته 10ملياردولار, أي ما يقارب %20 من حجم التجارة العالمية.

كما تلت جولة جنيف جولة كنيدي بعد موافقة الكونغرس الأمريكي على السماح للرئيس الأمريكي بالدخول إلى مفاوضات للتخفيض الرسوم الجمركية, و شارك في هذه الجولة 62دولة, و أهم الموضوعات التي تناولتها هي إجراء تخفيضات في الرسوم الجمركية, و إقرار إجراءات مكافحة الإغراق.

و هناك جولة طوكيو (1979-1973) التي تناولت القيود الغير جمركية التي لوحظ أنها تتزايد مع انخفاض الرسوم الجمركية.

1. [↑](#footnote-ref-1)